باستيعاب قدر اكبر من التقنية العسكرية الهجومية من النوع الذي تمثله احسن تمثيل طائرات «فانتوم» الاميركية النفاثة . ان نزاع الشرق الاوسط ، كنزاع فيتنام ، لا يمكن كسبه باستخدام الاسلحة الهجومية ، ولو كان كذلك لكسبته دولة اسرائيل منذ أمد بعيد .

ان الخطوة الاولى التي لا غنى عنها نحو السلام هي فهم عناصر « نزاع الشرق الاوسط » . وهو في الواقع يتكون من نزاعين : الاول والاساسي بينهما هو النزاع بين القومية الصهيونية وبين الشعب الفلسطيني على فلسطين ، والثاني أي النزاع بين الدول العربية ودولة اسرائيل مشتق من الاول ، والدول العربية في هذا النزاع أطراف أصيلة ولكنها في النزاع الاول أطراف ثانوية . لقد حصلت وجهة نظر حكومة اسرائيل على الكثير من الدعاية في الولايات المتحدة ، أما وجهة نظر الفلسطينيين فلم تحصل على ذلك . ويجب أخذ موقف الفلسطينيين القانوني بعين الاعتبار سواء كان المرء يتفق معه أو لا . فهم يقولون أنهم قد طردوا من ديارهم باستخدام القوة والارهاب وذلك مخالف للمادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة ، وهم يرون بأنهم واحد من الشعوب المؤهلة لتقرير المصير وواحدة من الامم المؤهلة لحقوق متساوية بموجب الميثاق. وهم يؤكدون أيضا أن مصالحهم وحقوقهم يجب أن تصان في أي تسوية تتعلق بفلسطين ، وهم يرون أن أي تسوية بدونهم غير ملزمة قانونيا .

ربما لا تزال الامم المتحدة توفر افضل فرصة لتحقيق السلام بقدر لا غنى عنه من العدالة في هذا العالم الذي يفتقر الى الكمال . ولا تستطيع الامم المتحدة بالطبع أن تكون فعالة دون الدعم الكامل لها من كل أعضائها ، وبخاصة الدول الكبرى . ان ميثاق الامم المتحدة ملزم لكل الدول الاعضاء فيها ، وتنص المادة ١٠٣ من الميثاق على أن الالتزامات التي يحددها القانون لها السيادة على « أي التزام دولي آخر » في حالة أي نزاع . وتقول المادة ٥٥ (ج) من الميثاق : « رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لعلاقات سلمية ودية بين الامم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، تعمل الامم المتحدة على (ان يشيع في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا) » . وتنص المادة ٥٦ من الميثاق أن جميع الاعضاء ملزمون بالعمل على تحقيق الاهداف المبينة في المادة ٥٥ . وقد وضعت هذه البنود لتحقيق السلام بمنع ذلك النوع من التمييز على أساس عرقي الذي يشكل أساسا من أسس القانون العام لدولة جنوب افريقيا ، وكذلك التمييز على اساس ديني الذي يشكل أساسا من أسس القانون العام لدولة اسرائيل . وباختصار ، التمييز العنصري محظور سواء كان يقوم على تحديد الهوية الدينية او العرقية للافراد .

في ١٩٦٩/١٢/١٠ تبنت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا يتعلق بالفلسطينيين . وقبل التصويت قررت الجمعية العامة أن المسائل الموضوعة أمامها « مسائل هامة » تستدعي حضور ثلثي الاعضاء والتصويت بموجب المادة ١٨ (٢) من الميثاق . وقد اعترفت الجمعية العمومية في هذا القرار الذي تبنته بأغلبية تفوق الاغلبية المطلوبة (وبمعارضة الولايات المتحدة) أن « مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين قد نشأت عن حرمانهم من حقوقهم المصون بموجب ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان » . وبهذا تكون الجمعية العمومية قد قبلت دعوى الوضع القانوني للفلسطينيين كشعب مؤهل لكل حقوقه بموجب الميثاق . والجمعية العمومية هي بالطبع الهيئة ذاتها التي تبنت قرار تقسيم فلسطين للعام ١٩٤٧ السيء المصير .

ربما كانت تسوية مسألة الفلسطينيين كلاجئين يتنفيذ التعويض أو العودة كافية في وقت مضى . لكن من المشكوك فيه جدا أن يكون الامر كذلك اليوم عندما أصبحوا ممثلين بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحركة مقاومة . ان الفلسطينيين حاذقون سياسيا ، وهذا ما يعكسه اقتراح السلام الذي يقترحونه والذي يتفق تمام الاتفاق مع ميثاق الامم المتحدة . ويقضي هذا الاقتراح ، باختصار ، بأن تنظم فلسطين في دولة ديمقراطية علمانية يتمتع فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بحقوق متساوية . ويشرح البروفسور يوسف صايغ ، الاستاذ في الجامعة الاميركية في بيروت ، هذا الاقتراح بالتفصيل في كتيبه « نحو سلام في فلسطين » (١٩٧٠) . وربما كانت المجموعة المنظمة الوحيدة في اسرائيل التي توافق الان تماما على هذا الموقف هي المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية (ماتزبن) ، ولكن هذا الاقتراح يجد تجاوبا يمكن فهمه لدى افراد وجماعات